وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التيسير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إقتصاد وتسيير المؤسسات

بعنوان:

دور المؤسسات المصغرة في تحقيق التنمية المحلية

إعداد الطالبتين

✍ بوطريق فاطنة

✍ شقراني أحلام نسرين

إشراف الدكتور

د. جباري لطيفة

أعضاء لجنة المناقشة			
الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	التصنيف
أوجامع ابراهيم	أستاذ محاضر أ	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	ممتحنا
جباري لطيفة	أستاذ محاضر أ	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	مشرفا و مقررا
		جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية 2021/2020

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

سورة النمل: الآية 19

شكر وعرفان

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصلحين.

نحمد الله عز وجل الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم وأعطانا من القوة والمقدرة ما نحتاج إليه للوصول إلى هذا المستوى، وما توفيقي إلا بالله.

ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين، صاحب الخلق العظيم وبلغ الرسالة، ونحن على ذلك من الشاهدين

أتقدم بأزكى عبارات الشكر

إلى:

الأستاذة المشرفة "جباري لطيفة" على كل نضصائحها وتوجيهاتها القيمة رغم كل إنشغالاتها.

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

إلى كل عمال المكتبة.

إلى صديقتي ورفيقة دربي "شقراني أحلام نسرين".

إلى كل من ساعدني لإنجاز هذه المذكرة لنيل شهادة الماستر سواء من قريب أو من بعيد ولو بكلمة أو دعوة صادقة أو ابتسامة مشرقة

وإلى كل من ساعدني على طباعة هذه المذكرة.

إهداء

نحمد الله وعونه وتوفيقه جل في علاه ثم إنجاز هذا العمل المتواضع والذي أهديه إلى كل من كان سبب وجودي إلى من سهر اليالي على تربيتي ورعايتي وأن صغير وعلى تعليمي ونجاحي والدعاء لي وأنا كبيرة

إلى من أدين لهما بكل لحظة من عمري وبكل ما أملك **أمي الغالية وأبي العزيز**.

وإلى زوجي الحبيب "إبن دين" الذي دعمني في مسيرتي الدراسية

وأعز الناس في الحياة وأملي ونور عيني في الدنيا.

وإلى كل إخوتي حنان، مريم، رضا وخاصة إبن أختي "خليل".

إلى أصدقاء الدرب الدراسي أحلام.

وإلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل.

وخاصة الدكتورة المحترمة المشرفة "جباري لطيفة" والتي لم تبخل علي بالنصح والإرشاد والتوجيه.

وإلى كل من ساعدني في طباعة هذه المذكرة.

كما أقدم هذا الإهداء إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

وإلى كل من يصعب على جميعا فراقهم.

"بوطريق فاطنة"

إهداء

أهدي عملي هذا أولا إلى الله عز وجل الذي منحني الشجاعة والصبر على إتمامه.

وإلى من جعلت الجنة تحت قدميها وربتني ورعتني بلطف ووهبتني عطفها **"أمي العزيزة"**.

وإلى من سهر اليالي ورباني على الفضيلة وكان لي دراع أمان أحتمي به من مكائد الحياة ومنحني درسا للحياة وعلمني **"أبي الغالي"**.

حفظهما الله لي.

إلى زوجي ورفيق دربي وسندي في الحياة "محمد أمين".

وإلى من قاسمني هذه الحياة إخوتي

"هاجر، ريان".

وإلى صديقتي ومن ساعدتني في إنجاز هذه المذكرة "بوطريق فاطنة".

وإلى كل الأصدقاؤ والأقارب من قرب وبعيد.

إلى جميع الأساتذة قسم علوم الاقتصادية بخصوص الأستاذة "جباري لطيفة".

"شقراني أحلام نسرين"

قـــائمـــة المحتـــويات

قـــائمـــة الجـــــداول

قـــائمـــة الأشكـــــال

العنوان	الصفحة
آية قرآنية	
شكر وعرفان	
إهداء	
إهداء	
الفهرس	
قائمة الأشكال والجداول	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول **الأسس النظرية للمؤسسات المصغرة**	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية المؤسسات المصغرة	02
المطلب الأول: تعريف المؤسسات المصغرة	03
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات المصغرة	05
المطلب الثالث: أشكال تصنيف المؤسسات المصغرة	06
المبحث الثاني: أهمية المؤسسات المصغرة ومصادر وأساليب تمويلها	09
المطلب الأول: أهمية المؤسسات المصغرة	09
المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات المصغرة	10
المطلب الثالث: مشاكل تمويل المؤسسات المصغرة	15
خلاصة الفصل	16
الفصل الثاني **الإطار النظري للتنمية المحلية**	
تمهيد	18
المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية	19
المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية	19
المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية	20
المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية	21
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	23
المطلب الأول: الدراسات بالعربية	23

المطلب الثاني:الدراسة الأجنبية	37
المطلب الثالث: محل الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	40
خلاصة الفصل	41
الخاتمة العامة	43
قائمة المصادر والمراجع	47

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الفصل الأول		
(1)	**تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر**	04
(2)	**تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة حسب أسلوب تنظيم العمل**	08

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الفصل الأول		
(1)	مصادر تمويل المؤسسات المصغرة	14

مقدمة عامة

مقدمة عامة

لا شك أن هناك اتجاهات عالمية نحو اعتبار المؤسسات المصغرة بمثابة الأداة الأكثر نجاعة في تحقيق التنمية، خاصة في الدول النامية، وقد أصبحت المؤسسات المصغرة وسيلة لتحقيق التنمية وهذا لما تمتلكه من محفزات استمرارية كبيرة وغير مكلفة، كما أنها قادرة على توسيع حركية النشاط الاقتصادي للدول خاصة تلك التي اعتمدتها لتحقيق قفزتها التنموية.

إن الأهمية الكبيرة التي تكتسبها المؤسسات المصغرة وغيرها ترجع أساسا لقدراتها على تلبية الحاجيات الاستهلاكية الحلية وتمثل المستوعب الأساسي للعمالة واستقطاب اليد العاملة والحد من البطالة، وهذا ما جعل البلدان المتقدمة تعمل على توفير المناخ المناسب لنمو هذا القطاع وازدهاره ورقيه.

وفي حين نجد أن البلدان النامية همست هذا القطاع، لأنها تجهل ما يمكن أن تحقق لتنميتها من خلاله إلا أنه في السنوات الأخيرة بعد فشل السياسات التي اتبعتها والمرتكزة أساسا على اقتصاد المشاريع تم إعادة النظر في هذه السياسات المنتهجة وأعطى قطاع المؤسسات المصغرة أهمية.

والجزائر كمثيلتها من الدول التي سعت ومنذ استقلالها إلى دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، بدأ بإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبرى في إطار استراتيجيات الصناعات المصنعة وأقطاب النمو التي عجزت عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، وصولا إلى ضرورة إعادة النظر في أسلوب التنمية وذلك من خلال الاهتمام بالمؤسسات المصغرة وخاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينات التي عرفها الاقتصاد الوطني.

إن اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات المصغرة جسد بغية خلق منظومة مؤسساتية تستجيب لجميع التغيرات الجذرية التي تفرضها التعاملات الاقتصادية وهذا من خلال محاولة الارتقاء بهذه المؤسسات على جميع الأصعدة المحلية والدولية، ولا يمكننا الحديث عن دور تنموي دون أن تسير إلى مجموعة الخصائص التي تميز وتؤهل هذا النوع من المؤسسات للعب الدور الكبير والأساسي في تحقيق التنمية الوطنية.

وذلك من خلال تبني إستراتيجية تهدف من خلالها إلى دعم وترقية المؤسسات المصغرة لمحاربة جميع إخلالاتها الهيكلية التي تواجهها مختلف مناطقها الجغرافية وقطاعاتها الإقليمية.

1. إشكالية البحث:

إذا كانت المؤسسات المصغرة تعتبر في الوقت الراهن إحدى المرتكزات الأساسية لخلق الثروة على المستوى المحلي والوطني على حد سواء وهذا ما سعت الجزائر تبني إستراتيجية تهدف إلى ترقية ودعم المؤسسات المصغرة وذلك لتحقيق تنمية وطنية شاملة، وانطلاقا من هنا فإن الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول تساؤل رئيسي هو:

"ما هو دور المؤسسات المصغرة في تحقيق التنمية المحلية؟"

وفي هذا المنحنى وعلى ضوء ما تقدم تتبلور لنا معالم إشكالية البحث والتي تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي العوامل التي تدفع إلى الاهتمام بالمؤسسات المصغرة؟
- ما هي أبعاد التنمية؟
- ما هي خصائص المؤسسات المصغرة والتي تؤهلها لتحقيق الأهداف التنموية؟

2. فرضيات البحث:

- للمؤسسات المصغرة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أهمية كبيرة وتؤطرها للقيام بدوري تنموي فعال بغية تحقيق الأهداف المرجوة منها.
- التنمية المحلية عملية معقدة وذات أبعاد متعددة كما أنها ذات طبيعة ديناميكية.
- تبني الجزائر إستراتيجية متكاملة تعتمد فيها على جملة من الهياكل والهيئات وتطبق من خلالها مجموعة من البرامج الهادفة إلى تطوير وترقية المؤسسات المصغرة.

3. أهمية البحث:

- أضحت المؤسسات المصغرة رافدة حقيقية لتنمية الدائمة سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو غيرها من الجوانب في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، خاصة وأنها تتميز بقدوتها الكبيرة على التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي.
- لكون التنمية المحلية أصبحت من المرتكزات الأساسية لعملية تحقيق وإرساء قواعد التنمية المحلية الشاملة والمتوازنة.

➢ الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذه المؤسسات، والإصلاحات الكبيرة التي سخرتها لتأهيل هذا القطاع في مختلف جوانبه وعلى جميع الأصعدة.

4. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- ✓ نشر مختلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع المؤسسات المصغرة والتنمية المحلية.
- ✓ محاولة إبراز الدوري التنموي الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات المصغرة.

5. منهج البحث:

من أجل إرساء مفاهيم المؤسسات المصغرة ومضمون التنمية المحلية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مختلف المفاهيم النظرية التي تتناول دراسة المؤسسات المصغرة والتنمية المحلية.

6. دوافع اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع: "دور المؤسسات المصغرة في تحقيق التنمية المحلية" يعود إلى مجموعة من الأساليب:

- لكون هذا الموضوع يقع في قلب التخصص بحيث نربط من خلاله المنظومة المؤسساتية بأحد أهم مرتكزات تطبيق التنمية المحلية.
- الأهمية الكبيرة التي اكتسبها موضوع المؤسسات المصغرة حلال الآونة الأخيرة وفعاليتها في تطوير العديد من الاقتصاديات.
- الميل الشخصي لدراسة هذا الموضوع والرغبة في التعمق لفهم الظاهرة المدروسة.

7. حدود الدراسة:

تدور الدراسة حول:

- **الحدود النظرية:** تعتبر المؤسسات المصغرة من المواضيع المفتوحة التي يمكن دراستها من مختلف الجوانب إلا أننا ارتأينا دراسة هذا الموضوع من خلال التركيز على بعدها التنموي المحلي.
- **الحدود المكانية:** مع أوضاع أزمة كورونا لا تقبل أي مؤسسة الدراسة الميدانية لذلك نعتذر لغياب ونقص بعض المعلومات.

8. صعوبات البحث:

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهناها فيما يلي:

- أزمة كورونا في وقت الحالي.
- صعوبة الحصول على المراجع والدراسات التي تتناول موضوع التنمية المحلية، الشكل الذي كلفنا وقتا لتوفير المعلومات النظرية حول هذا الجزء من الموضوع.

9. تقسيم البحث:

لدراسة الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للمؤسسات المصغرة، حيث قسم إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول ماهية المؤسسات المصغرة وفي المبحث الثاني أهمية المؤسسات المصغرة ومصادر وأساليب تمويلها، وتناولنا في الفصل الثاني إطار النظري للتنمية المحلية، وتناولنا من خلاله مبحثين، المبحث الأول ماهية التنمية المحلية، والمبحث الثاني دراسات السابقة.

الفصل الأول

الأسس النظرية للمؤسسات المصغرة

تمهيد

يزداد اهتمام الحكومات والباحثين بالمؤسسات المصغرة يوما بعد يوم إدراكا منها للدور المحوري الذي تلعبه في الاقتصاديات العالمية المتقدمة منها والنامية، وهي من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم.

ولقد استطاعت المؤسسات المصغرة أن تبرهن على قوتها وذلك في ظل التحديات التي تقف أمامها من خلال الخصائص التي تتميز بها، وإن كانت هذه المؤسسات مهمة في الدول المتقدمة، فهي أكثر أهمية بالنسبة للدول النامية نظرا لما تعاني منه هذه الدول من اختلالات كبيرة في اقتصادياتها وحاجاتها المتزايدة إلى إيجاد فرص عمل، ونظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات المصغرة في هذا السياق فإن معظم الدول النامية عملت على تطوير هذا القطاع لما له ن دور فعال في بناء نسيج اقتصادي متكامل.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مبحثين:

- المبحث الأول: ماهية المؤسسات المصغرة
- المبحث الثاني: أهمية المؤسسات المصغرة ومصادر ومشاكل تمويلها.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المصغرة

لقد شكل تحديد مفهوم المؤسسات المصغرة جوهر الاختلاف بين الدول لذلك سنحاول ضمن هذا المبحث إبراز المفاهيم النظرية المحددة لهذه المؤسسات إضافة إلى تحديد خصائص وأشكال تصنيف المؤسسات المصغرة تقسيم هذا المبحث إلى:

- المطلب الأول: تعريف المؤسسات المصغرة
- المطلب الثاني: خصائص المؤسسات المصغرة
- المطلب الثالث: أشكال تصنيف المؤسسات المصغرة

المطلب الأول: تعريف المؤسسات المصغرة

اختلفت الدراسات التي اهتمت بالمؤسسة المصغرة حول المعايير التي يمكن إتباعها لتعريف المؤسسة المصغرة، وذلك نظرا لاختلاف أهدافها والمناطق التي تقوم فيها هذه الأبحاث، وتعتبر المؤسسة المصغرة أداة فعالة في نهوض بالنشاط الاقتصادي.

1- تعريف المؤسسة المصغرة:

التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أوروبا هو التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 والذي كان موضوع توصية جميع الأعضاء والذي صادقت عليه الجزائر في جوان سنة 2000 ويرتكز هذا التعريف على ثلاث مقاييس (المستخدمون، رقم الأعمال الحصيلة السنوية، واستقلالية المؤسسة)، وحسب هذا التعريف فإن المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجراء، أما المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجير، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز سبعة ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية خمسة ملايين أورو، أما المؤسسات المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية

وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 2 مليون أورو.[1]

تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: حيث تعرف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال معيار حجم العمالة حيث جاء أن المؤسسات المصغرة تشغل من 1 إلى 14 عامل، أما الصغيرة فمن 15 إلى 19 عامل، والمتوسطة من 20 إلى 99 عامل، وتبقى الكبير فهي تشغل أكثر من 1000 عامل.[2]

تعريف الجزائر للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: تعتبر الجزائر إحدى الدول النامية التي واجهت ومازالت تواجه إشكالية تحديد تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، وقد عرفت الجزائر هذا النوع من المؤسسات من خلال القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1442 الموافق ل 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات تعرف ب:

- تشغل من 1 إلى 250 عامل
- رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج وإيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج
- تتمتع بالاستقلالية المالية بحيث لا يمتلك رأس مالها من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى بمقدار يساوي أو يزيد عن 25 %.[3]

وقد صنفت كل من المواد 5،6،7، من نفس القانون التوجيهي كل مؤسسة على حدى وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، الدورة 29، جوان 2002، ص 19.

[2] مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية المؤسسة التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008-2011، ص 7.

[3] مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 10.

المعيار / الصنف	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	الإيرادات السنوية (مليون دج)
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20	أقل من 10
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200	أقل من 100
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 إلى 2000	من 100 إلى 500

المصدر: مشري محمد الناصر بناء على مواد 5-6-7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 بتاريخ 2001/12/12، ص11.

وعليه يمكن تعريف المؤسسات المصغرة على أنها: تلك المؤسسة التي يقدر متوسط العمال فيها ثلاث مناصب شغل كحد أقصى أما رأسمالها فلا يتعدى 10000000 دج في كل مؤسسة فإذا فاقت هذا الحد لا يمكن تصنيفها ضمن المؤسسات المصغرة.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات المصغرة

تحمل المؤسسات المصغرة من الخصائص ما يؤهلها لأن تلعب دورا هاما في عملية التنمية حيث تتميز ب:

- صغر الحجم وقلة التخصص في العمل مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية والمحلية والوطنية، ويمكن أن تكون الدولية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي.
- الضآلة النسبية لرأس مال هذه المؤسسات مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان المستحدث أو المستحدثون يمتلكون نصيبا من رأس المال بصورته العينية أو النقدية، ويشترط أثناء تأسيس المؤسسة مساهمة في الاستثمار من قبل المستحدث بتغير مستواها حسب مستوى الاستثمار، مما يخفف الأعباء المالية على البنوك الهيئات التمويلية الأخرى سيما في ظل الأوضاع المالية التي تشهدها البلاد.
- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، وذلك أن صغر الحجم وقلة التخصص وضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغيير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسته الكبرى أو متوسطة.

- قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية والجوهرية تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية.[1]
- هي تقوم بتلبية جزء من احتياجات السوق المحلي رغما أنها تعتمد على تقنيات إنتاجية أقل تعقيدا أو بالأخرى أقل كثافة رأسمالية السبب الذي جعلها تعتمد نسبيا على اليد العاملة وتعتبر كعامل لتتميز هذه الأخيرة التي تتميز بروح المبادرة والإبداع.

إضافة إلى أنها تتميز "بسهولة تكيفها مع المحيط الخارجي وامتداد نشاطها حتى إلى المناطق النائية، فهي ينظر إليها كوسيلة للنهوض بهذه المناطق خاصة وأن المشاريع التي تعتمدها لا تتطلب قيمة عالية من الاستثمارات وهو ما يتوافق ومستوى الدخل النقدي المتوسط".[2]

المطلب الثالث: أشكال تصنيف المؤسسات المصغرة

تصنف المؤسسات المصغرة باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها وهذه المعايير يمكن أن نجمعها فيما يلي:

أولا: تصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها

1. **المؤسسات العائلية:** ما يميز هذا النوع أن مكان إقامة المؤسسة هي المنزل، تعتمد على عمل أعضاء الأسرة الذين يساهمون في إنشائها، وتستخدم فنون الإنتاج بسيطة نسبيا تتواكب مع وفرة العمل وقلة رأس المال، وتنتج منتجاتها تقليدية وبكميات محدودة، كصناعة الأحذية والصناعات الحرفية ...إلخ
2. **المؤسسات التقليدية:** يقترب أسلوب تنظيمها من المؤسسات العائلية ولكن لجوءها إلى الاستعانة بالعمل الأجير في عملها، جعلها تتميز بشكل كبير عن المؤسسات المنزلية، كما أنها تتميز عن هذه الأخيرة كون مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل (ورشات صغيرة) مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها.[3]

[1] نور الدين زين، إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص 6.

[2] سهام شيهاني، تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية، ملتقى دولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، ما بين 15-16 نوفمبر 2011، ص 14.

[3] منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، إسكندرية (مصر)، المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص 303.

3. **المؤسسات المتطورة وشبه متطورة:** تختلف عن النوعين السابقين في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة، سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت أو تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها وفق مقاييس صناعة حديثة.

ثانيا: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أساس طبيعة الإنتاج

يمكن لنا أن نصف المؤسسات والصغيرة والمصغرة من خلال هذا المعيار إلى:[1]

1. **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:**

ويرتكز نشاط هذه المؤسسات على التصنيع وبالتحديد تصنع:

- المنتجات الغذائية
- تمويل المنتجات الفلاحية
- منتجات الجلود والأحذية والنسيج
- الورق والمنتجات الخشب ومشتقاته

ويعود سبب تركيزها على مثل هذه المنتوجات بسبب طبيعة الخصائص التي تتميز بها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ولكونها تعتمد على المواد الأولية المتفرقة والتقنيات الإنتاجية البسيطة واليد العاملة الكثيفة.

2. **مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية:**

ويركز هذا النوع من المؤسسات على مؤسسات:

- تحويل المعادن
- المؤسسات الميكانيكية والكهربائية
- صناعة مواد البناء
- المحاجر والمناجم

ويعود التركيز على مثل هذه الصناعات بسبب الطلب المحلي على هذه المنتوجات خاصة في ما يتعلق بمواد البناء.

[1] كليفورد.م.بومباك، أسس إدارة الأعمال التجاري الصغيرة، مركز الكتب الأردني، عمان، 1989، ص 60.

3. مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

إن أهم ما يميز هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى هو احتياجها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بالتكنولوجيا العالية والرأس المال الكثيف وهو مالا ينطبق على المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ولا على خصائصها وإمكانياتها، لذلك نجد أن مجال تدخل هذه المؤسسات ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة في الدول المتقدمة، وعمليات الصيانة والإصلاح وتركيب قطع الغيار المستوردة في البلدان النامية.

ثالثا: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أساس حسب أسلوب تنظيم العمل[1]

الجدول رقم (02): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة حسب أسلوب تنظيم العمل

الإنتاج العائلي		النظام الحرفي		النظام الصناعي المنزلي للورشة		نظام المصنع	
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

المصدر: بسيطي فاطمة الزهراء، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة وحكامة المحلية، ص 22.

1- **المؤسسات غير المصنعة:** تجمع بين نظام الإنتاج العائلي والحرفي، المشار إليه في الجدول رقم (02)، الفئات (1-2-3) إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل ومع ذلك يحتفظ بأهميته في الاقتصاديات الحديثة، أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو

[1] بسطي فاطمة الزهراء، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة وحكامة المحلية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة 2018-2019، ص 22.

باشتراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.

2- **المؤسسات المصنعة:** يجمع صنف المؤسسات المصنعة كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات الغير المصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات المصغرة ومصادر وأساليب تمويلها

لقد اكتسبت المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة عبر من السنين أهمية كبيرة ضمن متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب الطبيعة التي تميزها والتي تجعلها موردا خصبا لتصحيح جميع الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي الوصول إلى التنمية المتوازنة والشاملة بين أقاليم الوطن الواحد، ومن أجل قيام هذه المؤسسات بدورها الهام على المستوى المحلي يتطلب إيجاد البدائل والسبل والآليات المالية التي من شأنها تدعيم هذا الدور.[1]

وقمنا بتقسيم هذا المبحث إلى:

- المطلب الأول: أهمية المؤسسات المصغرة
- المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات المصغرة
- المطلب الثالث: أساليب تمويل المؤسسات المصغرة

المطلب الأول: أهمية المؤسسات المصغرة

[1] مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 21.

تحتل المؤسسات الصغيرة أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم جميعا فهي بداية أساس الإنتاج وأصل النشاط الاقتصادي وذلك من منطلق كافة الخصائص التي تتمتع بها مثل:[1]

- ✓ مواجهة مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل
- ✓ خلق روح التكامل والتنافس بين المؤسسات
- ✓ تضييق الفجوة بين الادخار والاستثمار
- ✓ توسيع قاعدة الملكية للقطاع الخالص ونشر ثقافة العمل الحر

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات المصغرة

I. التمويل الذاتي:

يعتبر التمويل الذاتي المصدر الأساسي لتمويل المؤسسات المصغرة في مرحلة الانطلاق، حيث يعتمد أصحاب المؤسسات المصغرة على جزء كبير من احتياجاتها التمويلية في البداية على مواردها الذاتية.

1. **الأرباح الغير الموزعة:** هي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته الشركة من ممارسة نشاطها، خلال السنة الجارية أو السنوات السابقة، ولم يدفع في شكل توزيعات والذي يظهر في الميزانية العمومية للشركة ضمن عناصر حقوق الملكية، فبدلا من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين، قد تقوم الشركة بتخصيص جزء من ذلك الفائض في عدة حسابات مستقلة يطلق عليها اسم "احتياطي" بغرض تحقيق هدف معين مثل: احتياطي إعادة سداد الروض، أو إحلال وتجديد الآلات.

[1] بن داود فاطمة الزهراء، أثر المرافقة المقاولاتية في إنشاء مؤسسات مصغرة ابتكاريه، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، طور ثاني، تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2014-2015، ص 04.

2. **الإهتلاكات:** تعرف الإهتلاكات على أنها "عملية تناقص القيمة المحاسبية لأصل من الأصول ناتج عن استعماله أو عن الزمن أو عن التطور التكنولوجي أو الآثار الأخرى، ولصعوبة قياس هذا التناقص فإن الإهتلاك يتعلق عادة بتوزيعه على مدى الحياة قيمة الأشياء القابلة للإهتلاك ويتميز بميزتين أساسيتين:
   - غير قابل للاسترجاع
   - يسجل تناقص بعض الأصول الثابتة

ويلعب الإهتلاك في المؤسسة دورا اقتصاديا يتمثل في إهتلاك متتالي للاستثمارات ودورا ماليا في عملية إعادة تكوين الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة بهدف إعادة تجريدها في نهاية حياتها الإنتاجية، حيث يتم حجز المبالغ السنوية، لذلك تبقى تحت تصرف المؤسسة كتمويل ذاتي إلى يوم صرفها، وبصفة عامة يقصد به رؤوس الأموال التي تتولد داخل المؤسسة من خلال قيامها بمختلف الأعمال، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:[1]

- مصادر تهدف إلى توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وتنميتها.
- مصادر تهدف إلى المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.

3. **الاحتياطات:** تعبر عن الأموال المجمعة من طرف المؤسسة والتي تقتطعها من الأرباح المحققة وغير الموزعة والتي يضعها الشركاء تحت تصرف المؤسسة، في حساب خاص بها وهو الحساب رقم 13 من المخطط المحاسبي الجزائري وبالتالي لا تضم مباشرة إلى الأموال الجماعية، وهي تتمتع بعدم استحقاقية وهي على عدة أنواع:

أ. **الاحتياطي القانوني:** وهو الحد الأدنى من الاحتياطي الذي لا بد للشركة من تكوينه وحدده القانون 5% من صافي الأرباح على أن لا يتعدى 10% من رأس مال الشركة ويستخدم في تغطية خسائر الشركة وفي تغطية خسائر الشركة وفي زيادة رأس المال حيث تنص المادة 721 من القانون التجاري الجزائري على ما يلي: "في الشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات المساهمة يتقطع من أرباح السندات نصف العشر على الأقل وتطرح منها عند الاقتضاء الخسائر السابقة ويخصص هذا الاقتطاع لتكوين مال

[1] بن عزة هشام، دور القرض الإيجاري leasing في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، سنة 2011-2012، ص 31.

احتياطي يدعى احتياطي قانوني، وذلك تحت طائلة بطلان كل مداولة مخالفة، ويصبح اقتطاع هذا الجزء غير إلزامي إذا بلغ الاحتياطي عشر رأس مال.

ب. **الاحتياطي النظامي**: يتم تكوين هذا الاحتياطي طبقا للنظام الأساسي للشركة حيث يشترط هذا الأخير وجوب تخصيص نسبة معينة من الأرباح السنوية لأغراض معينة وهو غير إجباري أي لا يجوز استخدام هذا الاحتياطي في غير الأغراض المخصص لها إلا بقرار من الجمعية العامة للشركة.[1]

ت. **الاحتياطات الأخرى**: ينص قانون الشركات على أنه يجوز للجمعية العامة عند تحديد نصيب الأسهم في الأرباح الصافية، أن تقرر تكوين احتياطات أخرى وذلك بالقدر الذي يحقق دوام وازدهار الشركة ويكفل توزيع أرباح ثابتة بقدر الإمكان على المساهمين.

4. **المؤونات**: إحدى المكونات الأساسية للتمويل الذاتي في المؤسسة الاقتصادية وذلك لاعتبارها مصاريف وهمية، لا ينتج عنها تدفق خارجي حقيقي.[2]

مزايا استخدام التمويل الذاتي:

يساهم التمويل الذاتي كمصدر للتمويل في تخفيض المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة، وهذا ما يؤدي إلى توسيع قائمة المشاريع الاستثمارية المقبولة من طرف المؤسسة، وعليه زيادة الفرص أمامها:

- يعتبر اعتماد التمويل الذاتي كمصدر تمويلي مؤشر للنمو الطبيعي للمؤسسة، وهذا ما يعطي صورة عن نشاط هذه الأخيرة.

[1] سمير محمد عبد العزيز، التمويل والإصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة ومطبعة الفنية، الإسكندرية، 1997، ص 56.

[2] إيناس ناصلي، التمويل الذاتي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، سنة 2018-2019، ص 41.

- تتميز عادة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، أو مؤسسات حديثة النشأة بدرجة ائتمانية ضعيفة نوعا ما، ما يجعل حصولها على أموال من مصادر تمويل خارجية أمر صعب المنال نسبيا، لذا يعتبر التمويل الذاتي الحل الأمثل بالنسبة لها.
- يضمن التمويل الذاتي للمؤسسة الاقتصادية الاستقلالية في اتخاذ قراراتها.[1]

رغم المزايا العديدة التي يقدمها التمويل الذاتي للمؤسسة الاقتصادية إلا أنه لا يخلو من العيوب والتي نذكر منها ما يلي.

عيوب استخدام التمويل الذاتي:

- من الممكن أن يتسبب الاعتماد على التمويل الذاتي كمصدر تمويل وحيد في عرقلة وتعطيل نمو المؤسسة وذلك لعدم كفايته لتمويل كل مشاريعها الاستثمارية.
- يعتبر التمويل الذاتي مصدر تمويلي داخلي، وعليه فإن عملية توظيفه واستخدامه لا تحظى بالرقابة الكافية التي يحظى بها باقي مصادر التمويل الأخرى وهذا ما قد يؤدي إلى استخدامه بطريقة غير مثلى.
- إن زيادة حجم الأرباح المحتجزة من أجل رفع قيمة التمويل الذاتي قد يؤدي إلى استياء بعض المساهمين، وذلك ما يؤدي إلى السعر السوقي لأسهم هذه المؤسسة.

II. التمويل الخارجي:

من الممكن أن المؤسسة لا يمكنها تمويل استثماراتها بوسائلها الخاصة، مما يجعلها تلجأ إلى البحث على صادر خارجية لتمويلها، ويتضمن التمويل الخارجي كل الأموال التي يمكن للمؤسسة أن تتحصل عليها من مصادر خارجية، حيث يعتبر التمويل الخارجي مكملا للتمويل الداخلي بغية تغطية وتلبية المتطلبات المالية للمؤسسة، وفي هذا المصدر من التمويل هناك مصادر تمويل طويلة الأجل، متوسطة الأجل، وكذا مصادر قصيرة الأجل.[2]

1. مصادر التمويل الطويلة الأجل:

[1] إيناس ناصلي، التمويل الذاتي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية، المرجع السابق، ص 38-39.

[2] معروف هشام، المفاضلة بين مصادر التمويل في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، سنة 2012-2013، ص 43.

هي تلك القروض التي تفوق مدة استحقاقها سبعة سنوات، ويكون الغرض الأساسي منها هو توفير موارد مالية كبيرة لقطاع المؤسسات من أجل تمويل مشروعاتها الاقتصادية الكبيرة، حيث تحصل المؤسسات على التمويل الطويل الأجل من أسواق الرأسمالية، ويمكن تقسيم مصادره الرئيسية إلى قسمين:[1]

أ. **الأسهم**: الأسهم بمثابة أموال الملكية والتي يمكن تعريفها على أنها صك يثبت لصاحبه الحق في حصة شائعة في ملكية صافي أصول مؤسسة مساهمة أو توصية بالأسهم بحسب الأموال، ويضمن الحق في الحصول على حصة من أرباح المؤسسة تتناسب مع ما يملكه من أسهم، وتكون مسئولية المساهم محدودة بمقدار ما يملكه من أسهم، وتنقسم إلى أسهم عادية وأسهم ممتازة.

ب. **اقتراض طويل الأجل**: وينقسم إلى سندات والقروض المباشرة طويلة أجل.

- **السندات**: هي قروض طويلة الأجل تلجأ إليها المؤسسات في حالة فشلها في بيع أسهمها، حيث تقوم بإصدار السندات على شكل أوراق متداولة ممثلة بذلك دين هذه المؤسسة.
- **القروض المباشرة طويلة الأجل**: هي الأكثر شيوعا كمصدر من مصادر التمويل طويل الأجل، ويحصل عليها مباشرة من البنوك أو المؤسسات المالية المختصة ومدتها تتراوح بين 15-10 سنة ويمكن أن تصل إلى 20 سنة أما حجمها فيجب أن لا يتجاوز 70 % من المصاريف الاستثمارية.

2. مصادر التمويل متوسطة الأجل:

هي قوض تتراوح مدتها من سنتين (02) إلى سبع سنوات (07) وموضوعها في الغالب تمويل المشتريات والمعدات، أي التمويل الاستثماري لا التشغيلي، وغالبا ما يكون هناك مهلة للقروض أو فاصل للاهتلاك بسنة أو سنتين ممنوحة للزبون بحيث يدفع هذا الأخير كل فوائد القروض في هذه المدة وذلك بدون تسديد قيمته وهذا ما يسمح للمؤسسة بإقامة التجهيزات والدخول في الإنتاج ثم تأتي فيما بعد عملية تسديد القروض، ومن القروض المتوسطة: قرض المورد، قرض المشتري، قرض الإيجار الدولي.

3. مصادر التمويل القصيرة الأجل:[2]

وتتمثل في القروض قصيرة الأجل التي لا تفوق مدة استحقاقها عن السنة، وهي قروض مختصة بتمويل احتياجات دورة الاستغلال للمؤسسة وهو الأمر الذي يستمد منه هذا النوع من القروض أهمية في الحياة الاقتصادية، حيث

[1] معروف هشام، مرجع سبق ذكره، ص 44-46.

[2] معروف هشام، مرجع سبق ذكره، ص 50.

أن جميع المؤسسات بغض النظر عن حجمها هي بحاجة إلى مثل هذه القروض وحتى تتمكن المؤسسة من تغطية احتياجاتها التمويلية المتعلقة بدورة الاستغلال فإنها تلجأ إلى مصادر التمويل القصيرة الأجل التالية:

- القروض التجارية أو الائتمان التجاري
- القروض المصرفية أو الائتمان المصرفي

الشكل رقم (01): مصادر تمويل المؤسسات المصغرة

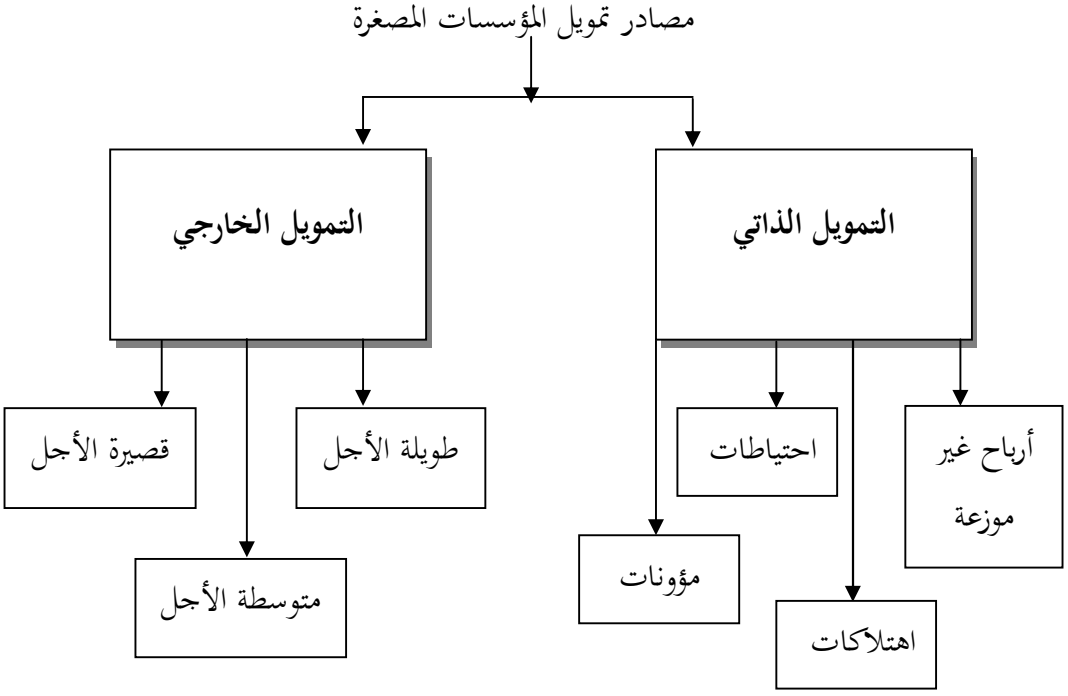

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءا على معطيات نظرية

المطلب الثالث: مشاكل تمويل المؤسسات المصغرة

بعد التمويل المنتظم من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع الشركات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج الشركات، كما هو معروف إلى أدوات التمويل طويل الأجل لشراء الآلات والمعدات وغيرها من الأصول الثابتة، كما تحتاج إلى أدوات التمويل قصيرة الأجل، لا سيما القروض لتغطية احتياجاتها من المواد الأولية وتسديد أجور

العاملين وغيرها من مصاريف الاستغلال المعروفة، لهذا تؤثر مشاكل التمويل على الشركات الكبيرة بصفة عامة والصغيرة بصفة خاصة، مما يعيق نموها وتطورها وبالتالي مساهمتها في توفير مناصب شغل جديدة، وعلى الرغم من أن المشكل المحوري في تمويل هذه المؤسسات هو مشكل القروض إلا أن هناك العديد من المشاكل التمويلية الأخرى نوجزها فيما يلي:

- ارتفاع سعر الفائدة كما حصل في الجزائر في النصف الأول من عشرية التسعينات حيث تجاوز ال 20%، الشيء الذي أعاق إنشاء وتطور الشركات، خاصة الصغرى منها، فارتفاع معدل التضخم الذي ساد خلال تلك الفترة، والذي بلغ حوالي 35 % دفع بأسعار الفائدة إلى الارتفاع، ولمدة طويلة، حيث لم تصبح موجبة إلا بعد انخفاض معدل التضخم في النصم الثاني من تلك العشرية.
- عدم تخصيص نسبة من القروض الموجهة إلى المؤسسات على المستوى الوطني، من قبل البنوك التجارية، إلى المؤسسات الصغيرة إذ أدت الظروف بهذه الأخيرة إلى الاستفادة بجزء يسير فقط من تلك القروض الإجمالية.
- تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض جعل العديد من المشاريع تموت في المهد لعدم إقدام أصحابها على الاقتراض، كما أن عملية منح القروض تمر بالعديد من المراحل المملة والبيروقراطية، الشيء الذي يجعل المستثمرين يحجمون عن الإقدام لتجسيد مشاريعهم.[1]

خلاصة الفصل:

[1] نور الدين زين، مرجع سبق ذكره، ص 09.

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية بموضوع المؤسسات المصغرة التي تبني من خلالها توضيح اختلاف الآراء حول تعريف هذه المؤسسات المصغرة التي من خلالها تحديد تعريف موحد لها والأهمية التي تكتسبها هذه المؤسسة، والخصائص التي تميز هذه المؤسسات المصغرة على المؤسسات أخرى وأشكال التي يمكن أن تكون عليها.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى مصادر تمويل التي تسعى من خلالها الدول إلى تمويل هذه المؤسسات، وتطرقنا أيضا إلى المشاكل التي تقف أمام هذه المؤسسات والتي تبطئ من عملها ودورها في التنمية الاقتصادية.

وكحوصلة وجدنا أنه بالرغم من اختلاف الباحثين حول وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات بسبب تعدد الأسباب المراد بها هذا التعريف وكذا الأشكال التي يمكن أن تكسبها هذه المؤسسات إلا أنهم أجمعوا على الأهمية البالغة التي تكتسبها في البنية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاديات التي تعاني من الاختلالات وعلى جميع الأصعدة على ضرورة دعم هذه المؤسسات لمواجهة المشاكل التي تواجهها.

أما في الفصل القادم سوف نتطرق إلى التنمية المحلية من خلال إبراز المفاهيم وخصائصها وأهدافها.

الفصل الثاني

الإطار النظري للتنمية المحلية

تمهيد

إن التنمية هدف تسعى لتحقيقه كل الدول والمجتمعات سواء كانت متطورة أو متخلفة ذلك أن التنمية تغيير للأوضاع السائدة للأفضل، فالتنمية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك من خلال استغلال المواد المتاحة بطريقة رشيدة وعقلانية، والتي أدت بدورها إلى تغيير جميع المفاهيم جديدة لضمان الاستدامة.

وإن أيضا مفهوم التنمية المحلية ظهر وتطو بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول النامية كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القومي.

وإذا كانت الجهود الحكومية تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية، فإن الجهود الذاتية بالمشاركة الشعبية لا تقل أهمية في هذا المجال بما تنطوي عليه من مساهمة المواطنين في صنع وتنفيذ مشروعات التنمية المحلية.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مبحثين:

- ❖ المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية
- ❖ المبحث الثاني: دراسات السابقة

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

لقد أصبح موضوع التنمية المحلية ذات أهمية كبيرة من بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية والبرامج والمنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية والبيئة ذلك أنها عملية ومنهجا ومدخلا وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة، وسنتطرق إلى مفهوم التنمية المحلية وخصائصها وأهدافها.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية

أولا سنتعرف على معنى التنمية، فمنذ زمن آدم سميت ومفهوم النمو والتنمية تشغل اهتمام رجال الفكر الاقتصادي إلا أن هذا الاهتمام بلغ ذروته في الخمسينات من القرن الماضي مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحصول دول عديدة من إفريقيا وآسيا على استقلالها السياسي.

فعند ظهور اقتصاد التنمية في تلك الحقبة من الزمن، كان يعتقد أن مصطلح النمو والتنمية استخدما كمرادفين لبعضهما، وخاصة في أدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة.[1]

اهتم العديد من الباحثين في الموضوع بإعطاء تعريف للتنمية المحلية، وبحكم اختلاف وجهات النظر نجد العديد من التعاريف المختلفة والتي من أبرزها:

- عرفت بأنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا.[2]
- يعرف "ماكيفر وبيج" أن المجتمع المحلي جماعة قد تكون صغيرة العدد أو كبيرة، يعيش الأعضاء فيها بطريقة يشاركون من خلالها في ظروف الحياة الأساسية وفيها يستطيع الفرد أن يقضي حياته كله داخله، وبهذا

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 124.

[2] بلقليل نور الدين، أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، سنة 2018-2019، ص 27.

التعريف فإن المجتمع المحلي يقوم على أساسين: الأول الإقليم الذي يشغله والثاني الشعور المشترك الذي ينبع من المصالح ووحدة المصير بالإضافة التفاعل.[1]

وعليه يمكن القول أن التنمية المحلية هي كل ما تقوم به الجماعات المحلية من انجازات في مختلف الميادين بمساعدة المصالح الخارجية مثل الولاية بهدف الرفع من المستوى المعيشي للمواطنين.

المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية

إن التنمية المحلية تتميز بعدة خصائص:

1. **هادفة:** ويعني ذلك أنها تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها وتتوقف أهداف عملية التنمية على المدخلات والإمكانيات المتاحة للقيام بتلك العملية، حيث لا ينبغي تحديد أهداف تفوق هذه المدخلات، وتلك الإمكانات وإلا فإن هذه الأهداف لن تتحقق.[2]
2. **نظامية:** لا تتم عمليات التنمية عرضا بل تتم بشكل نظامي دقيق في جهات ومؤسسات متخصصة فكل عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاث محاور: المدخلات، العمليات، المخرجات، تضم المدخلات كافة متطلبات التنمية من الموارد الطبيعية، والموارد البشرية والتمويل .... وغيرها، وتشمل العمليات كافة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ خطط التنمية أما المخرجات فتضم النواتج والأهداف التي أمكن بلوغها أو تحقيقها.
3. **مستمرة:** ومن أهم خصائص عمليات التنمية الديمومة والاستمرارية فمدخلات التنمية متغيرة ومن تم فإن ذلك يستلزم استمرار مراحل تلك التنمية لمواكبة تلك المتغيرات، كما أن احتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع في تغير مستمر، مما ينعكس على تغيير وأهداف التنمية، ومن تم استمرارية مراحل التنمية لمواكبة ذلك، ومن أهم دواعي استمرارية التنمية رغبة الإنسان الدائمة في بلوغ ما هو أفضل فكلما ارتقى درجة تطلع إلى درجات أعلى ... إلخ [3]

[1] مريم أحمد مصطفى، أحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 2005، ص 230.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 73.

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع نفسه، ص 74.

4. **الشمول والتكامل:** ويعني ذلك تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فلا يمكن مثلا الاهتمام بقضية التعلم دون الاهتمام بقضايا الصحة أو الزراعة أو السكن أو المشروعات الإنتاجية الأخرى، ويقصد بالشمولية كذلك شمول التنمية على كل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية، بحيث تحقق العدالة وتكافؤ الفرص، وإرضاء لكل المواطنين فلا يصح أن تستفيد فئة من المجتمع بعائد برامج التنمية، بينما يحرم الآخرون وقد يكونون من الفئات الفقيرة الأقل قوة وتأثيرا في المجتمع وهم أصحاب الحق في التنمية، ويعني التكامل كذلك التكافل بين الجهود الأهلية والحكومية ومشاركة جميع فئات المواطنين رجالا ونساءا وأغنياء وفقراء، متعلمين وغير متعلمين، والعمل بروح الفريق بين جميع العاملين في حقل التنمية سواء أكانوا رسمين أم شعبين.[1]

المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية

تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

1) أهداف اقتصادية:

زيادة الدخل القومي الذي يعتبر من الأهداف الرئيسية للتنمية لأنه يمثل العامل المؤدي لتجسيد أبعاد التنمية إذ أن ارتفاع الدخل القومي يقابله ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد، مما يعني تحقيق متطلبات الأفراد، كما يدل على قدرة الدولة لفرض الضرائب وزيادة مواردها المحلية، وبالتالي فإن قدرة الحكومة على تمويل نفقات العامة تزداد بارتفاع مستوى تقدم المجتمع ونموه، وكلما توفرت أموال أكثر كلما أمكن تحقيق أكبر في الدخل الحقيقي، التوزيع العادل للثروات، حيث أن التنمية الحقيقية مرتبطة بمدى وصول نتائج النمو إلى جميع أفراد المجتمع، وتحقيق عدالة أكبر في توزيع المداخيل، مما يعني أن أي تفاوت في توزيع المداخيل والثروات يخلق العديد من المساوئ المتمثلة في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية مثل ما هو موجود في معظم الدول النامية، حيث تعيش في تمايز وتفاوت أكبر، بناء الأساس المادي للتقدم مهم لأي تنمية تريد بلوغ التقدم الحقيقي، حيث أن معظم الدول المستقلة تعتمد على بناء قاعدة أساسية واسعة للهيكل الإنتاجي والتي تعتبر بداية الطريق للتنمية المحلية الهادفة.[2]

2) أهداف اجتماعية:

[1] حسين عبد الحميد أحمد ستوان، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[2] غفاري فاطمة الزهرة، زحوط زكرياء، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص إدارة ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، سنة 2017-2018، ص 30-31.

تهدف التنمية المحلية في منظورها الاجتماعي إلى إحداث تغيرات على الصعيد الاجتماعي وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة، من صحة وذلك بفرض معايير للهواء والماء والضوضاء تهدف إلى تحقيق الحماية الصحة للبشر وضمان الرعاية الصحية للطبقة الفقيرة تأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمالات المعيشية وذلك لأن المياه تعتبر من الأولويات التي تسعى كل المجتمعات للحصول عليها مهما اختلفت طبيعتها ودرجات نموها، وضمان الإتاحة الكافية للتعليم لجميع مستويات المجتمع من خلال توفير الخدمات في مختلف المجالات التعليمية والتربوية والتدريب المهني بغية خلق الإنسان الذي لا يقف مكفوف الأيدي أمام مال يدور حوله من عبت وتلويت للبيئة بل ليقوم بدور فعال في توجيه النصح والإرشاد الصحيح لكيفية التعامل مع البيئة ومواردها وعناصرها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة ورفع مستوى الكفاءة للتعامل مع جميع متغيرات الحياة، واستحداث لمناصب شغل جديدة والمحافظة على ثقافة وحضارة وخصوصية المجتمع المحلي والعمل على دمج واستغلال هذه الثقافات في سياستها واستراتيجيات الترقوية والتنموية، بالإضافة إلى الاهتمام بعملية تنظيم ظاهرة الهجرة الداخلية والتدفق الغير مراقب الذي يتم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضارية وما ينتج عنه من مشاكل اجتماعية مثل ارتفاع معدلات البطالة وتوسيع الأحياء العشوائية وانتشار الأمراض الاجتماعية مثل التشرد والتسول والإجرام.[1]

3) أهداف ثقافية:

- إحياء النشاطات والجمعيات الثقافية مما يؤدي إلى الاهتمام بالإطارات الفنية.
- تحقيق وتعزيز الترابط والتماسك بين المجتمعات المحلية مما يسهل نموها بشكل متوازن، ويجنب المجتمع الكثير من الهزات والانتكاسات وذلك من خلال ترابط المشاريع وتماسكها وبالتالي يؤدي إلى الإحساس الدائم بالوحدة الوطنية.
- خلق الرأي العام الذي يؤمن بعملية التحول والتغيير على أن يكون جزء من تلك النشاطات الإنسانية اليومية من خلال الشعور الجمعوي الذي يسيطر على العقول والسلوك والأفعال مما يضمن لها النجاح.

[1] مشري محمد النصر، مرجع سبق ذكره، ص 74

- إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار، وذلك من خلال سعي التنمية لبلوغ التحرر من قهر الظروف البيئية والعادات والتقاليد والمعتقدات التي تقف عائق في سبيل التنمية، والقدرة على تجاوز العوائق الفكرية والسياسية لتحقيق حياة أفضل والتحرر من ذهنيات محلية ضيقة.[1]

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنتطرق إلى تقديم الدراسات السابقة بالعربية والأجنبية وتقييم الدراسات السابقة؛

المطلب الأول: الدراسات بالعربية

سوف نقدم مجموعة من الدراسات بالعربية

* **الدراسة الأولى: مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة استراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة،** مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008-2011.

- **تهدف هذه الدراسة** للتعرّف على قطاع المؤسسة المتوسطة والصغيرة والمصغرة، مع التطرق إلى معرفة الخصائص ومميزات مختلف أشكال المؤسسات وكذلك إبراز أهمية هذه المؤسسات مع إعتماد على دولتين ناميتين ودولتين متقدمتين كنموذج، ومن جهة أخرى محاولة تقديم مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتنمية المحلية المستدامة وبالإضافة إلى التطرق لأهم النقاط التي عالجها مؤتمر ريوديجانيرو والتي خلصت ببرنامج القرن الـ21 أو الأجندة 21 المحلية.

كما تم إسقاط دراسته في الجانب النظري على الواقع العملي على إعتبار ولاية تبسة كنموذج لدراسة الحالة بتناول مختلف الإمكانيات التي تملكها ولاية تبسة، وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

[1] غفاري فاطمة الزهراء، زحوط زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص 32.

* تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تحدّيات كبيرة أمام التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي والتنمية المستدامة؛

*تعاني التنمية المستدامة مجموعة من المعوقات في مختلف الجوانب وعلى جميع الأصعدة وهذه المشاكل التي دفعت لوضع برنامج وقواعد هذا البرنامج لقب بالأجندة 21 المحلية؛

* تساهم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال خلق مناصب عمل.

- ✓ **نتائج الدراسة التطبيقية:**
  - وجدنا ولاية تبسة أنها تملك كوارد مالية وشبانية كبيرة؛
  - تمتلك ولاية تبسة قوة مؤسساتية تؤهلها لخلق نسيج إنتاجي وضناعي متكامل وهادف؛
  - استفادت التنمية المحلية المستدامة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات.
- ✓ **اقتراحات هذه الدراسة:**
  - الاهتمام الفعلي بقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال إدراج أيام ثقافية وتحسيسية حول المقاولة وإنشاء المؤسسات وسواء على مستوى الجامعات أو على مستوى القاعات الثقافية من أجل توعية الشباب بوجود اعتبارات أخرى بدل التفكير في الوظيفة؛
  - إنشاء شبكة لهيئات التكوين والاستشارة تكون مختصة في التنمية المحلية المستدامة والتأهيل والكفاءات المحلية من أجل فهم متطلبات الإستدامة؛
  - لابد من مراعاة النواحي الجمالية الطبيعية، والأثرية والمعمارية في الولاية باعتبار أنها تمثل أهم جانب من جوانب السياحة البيئية، وفي الوقت نفسه تكون بمثابة عنصر جذب مهم للسائحين الذين يزورون الجزائر.

2-الدراسة الثانية: بلغاشم نورية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري (دراسة حالة: دهرة فيب حجاج)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة عبد الحميد ابن باديس، 2014-2015.

تهدف هذه الدراسة لتتبع التطورات المؤسسات عددا ونوعال يجد الدليل على أهمية هذه المؤسسات من خلال ما تحققه من أهداف، وقدر ركزت على إحداث تغيرات جزئية في القطاع المؤسساتي من خلال انتهاج استراتيجية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة وإعادة هيكلة المؤسسات ودورها في التنمية، وكذلك تطرقت لأهمية المؤسسات وقدرتها الكبيرة في توفير مناصب الشغل وتحقيق التنمية الاقتصادية وتوسيع نشاطها وكذلك إن إصطلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية لتطوير هذه المؤسسات وتمكينها من القيام بدورها على أكمل وجه وذلك من خلال إنشاء هيئات لترقية هذا القطاع.

والنتائج المتوصل إليها هي:

- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في اقتصاديات الدول المتقدمة وتعتبر من أهم الركائز في محاربة الفقر والبطالة وقد أتبتث التجارب بأن دعم هذا القطاع الحيوي من خلال تشجيع المبادرة الفردية هو الحل الأمثل للوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية؛
- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من العديد من المشاكل سواء تلك المتعلقة بالعقار والعقار الصناعي أو الحصول على التمويل بالإضافة إلى الإجراءات التي تتميز بالتعقيد ورغم ما ثم سلة من قوانين وتشريعات خاصة بترقيةالاستثمار وما ثم إستدانه من هيئات تعمل على تسهيل عملية الاستثمار عامة وفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة إلا أن ذلك لم يغير كثير من القوانين والتشريعات وما يتم على أراضي الواقع، وهذا ما تؤكده الوضعية الصعبة التي يعيشها القطاع في ظل المحيط الاقتصادي الحالي الذي لا يساعد على نجاح أي برنامج أوسياسة تنموية تهدف إلى ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ **إقتراحات هذه الدراسة:**

- تطوير نظام الإعلام الاقتصادي عن طريق إنشاء بنك المعلومات الاقتصادية والمعطيات الإحصائية.
- الإسراع في تبسيط تدابير صرف القرض مع استبعاد الشروط التي تفرضها البنوك كالضمانات والتحليلات المالية وغيرها، وإستبدال ذلك بطرائق مستحدتة بمعنى اعتماد البنتوك على صيغ تمويلية أكثر نجاعة كإستحداث نظام تصنيف الإئتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تعزيز موقع ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سلم الاقتصاد الوطني؛
- التخفيف من الرسوم الضريبية والجمركية، وهذا حسب نشاط كل مؤسسة لتشجيع قيام هذه المؤسسات.
- ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لنشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

3-الدراسة الثالثة:بهاز لويزة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر (دراسة حالة قطاع السياحي في الفترة 2005-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017-2018.

تهدف هذه الدراسة لتعرف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التمنية المستدامة التي أصبحت مطلبا أساسيا ترجو من وارئه الدلو تحسبن معيشة مجتمعاتها والرقي والإزدهار لاقتصادياتها واستشرافا للآفاق المستقبلية لتحقيق تنمية مستدامة حقيقية في الجزائر إنطلاقا من الملامح الراهنة للسياحة بإيجابيتها ومعوقاتها الرئيسية المباشرة ومن ثم تقديم الاقتراحات والتوجهات المستقبلية لأهم عوامل تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية المستدامة، وتطرقت في الجانب التطبيقي لدراسة قطاع السياحي مما لاشك هو الآخر يعد من أكثر الصناعات نمو في العالم رغم الأزمات الاقتصادية الراهنة، فقد أصبحت في الوقت الحاضر من أهم القطاعات في التجارة الدولية. كما وأن اعتبارالسياحة أهم ظاهرة اقتصادية واجتماعية في عالمنا اليوم، كما أنها كالصناعة تعد ثالث أهم القطاعات الإنتاجية التي تحتل موقعا مهما في اقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة والنامية، بالإضافة إلى أن الجزائر حققت نتائج جد معتبرة فيما يخص التنمية المستدامة بالاعتماد على قطاعيها كما أن إرادتها باتت واضحة حول تنمية السياحة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجلى ذلك في مخططها التوجيهي للتهيئة السياحة للآفاق 2025. وفيما يلي سنتعرف على:

*** أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة الحالية:**

نتائج جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما في الاقتصاد الجزائري ومحوري ساهم بشكل كبير في توفير مناصب الشغل وتحقيق قيمة مضافة، إضافة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي سعت الجزائر إلى الاهتمام به

منذ سنة 2001، وإلى يومنا هذا تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بميزات خاصة خصوصا مرونتها العالية التي تساعدها على اقتحام مجالات إقتصادية كثيرة ومنها السياحة؛

- حازت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اهتمام كبير ضمن سياسات وبرامج الحكومة، حيث سعت الجزائر إلى تنفيذ أغلب برامج تأهيل القطاع وجعله أكثر تنافسية من خلال البرامج الوطنية والدولية وهو ما أعطى نتائج جد إيجابية وفي مختلف المستويات؛
- تعد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة معتبرة وتستحق الذكر والاهتمام وجلى ذلك من خلال امتصاصها للبطالة، خلقها لثروات ساهمت إلى حد كبير في إنعاش الكثير من القطاعات الاقتصادية ومنها السياحة؛
- تجسدت نية ورغبة الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاهتمام الكبير بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن قانون 2003. بعد أن أدركت أنه يمثل أكثر من 98 %من نسيجها الاقتصادي؛
- تستطيع الجزائر تنويع نسيجها الاقتصادي وتنويع ناتجها الإجمالي القومي من خلال اهتمامها أكثر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لكونه يمثل ركيزة محورية ضمن إقتصادها بفضل ميزاتها الهامة التي تجعلها أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات البيئية؛
- هناك إدراك كبير لأهمية تحقيق التنمية المستدامة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجال السياحي وهذا راجع لإيمانهم بأن الوضع الراهن للبلد لن يتغير إلا من خلال إيجاد قطاع بديل عن قطاع المحروقات المهدد بالإندثار؛
- تشكل الصناعات الحرفية جزءا مهما ضمن النسيج الاقتصادي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن خلاله تطمح الحكومة إلى تعزيز قطاع السياحة الجزائرية في الداخل والخارج باعتباره قطاعا حساسا يوفر مناصب عمل ومداخيل بشكل مستدام.

نتائج جانب قطاع السياحة:

- يمثل قطاع السياحة قطاعا واعدا في الجزائر تعول عليه في المستقبل للخروج من المشاكل الناجمة عن تبعية قطاع المحروقات الذي سبب لها الكثير من التأخر في أغلب مناحي الحياة خصوصا في الأونة الأخيرة.

- حظيت السياحة باهتمام وعناية كبيرين من طرف المسؤولين على القطاع وقد تجسد ذلك في برامج التنمية الوطنية تحت ما يسمى بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 الرامي إلى تطوير السياحة وتنمية تنافسيها وجعل الجزائر بلدا سياحيا قويا يحتل المراتب الأولى عالميا خصوصا وأنها تمتلك من الإمكانيات والمؤهلات ما يؤهلها لذلك إذا ما قورنت بالبدان المجاورة النظيرة مثل تونس ومصر والمغرب؛
- ساهمت السياحة الجزائرية خلال العشرية الأخيرة في تنمية وتحريك الاقتصاد من خلال توفيرها لمناصب شغل بشكل مباشر أو غير مباشر، كما ساهمت في زيادة تدفق العملة الصعبة وزيادة الناتج الإجمالي الخام، ويرجع ذلك إلى الاهتمام الكبير الذي حظيت به ضمن المخطط التوجيهي SDAT 2025 الرامي إلى تحسين صورة الجزائر في السياحة الدولية؛
- تنمية السياحة الجزائرية ليست محصورة بالقوانين والتشريعات فحسب بل تحتاج إلى تظافر جميع الجهود والأطراف من المجتمع، الدولة والمجتمع المدني.
- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يسمح بتطوير القطاع السياحي والترويج للوجهة السياحية للجزائر إذا ما تم تسخير كافة اللجهود ودعم الاستثمارات الوطنية التي ترافقه حيث أنه في الآونة الأخيرة احتلت الجزائر المرتبة 123 عالميا و12 عربيا؛
- تتضمن صناعة السياحة في الجزائر عدة نشاطات اقتصادية فرعية مثل الفندقة، الإطعام، النقل والصناعات الحرفية وبتطويرها تزدهر هذه القطاعات وتولد دخلا يدعم الاقتصاد الوطني.

نتائج جانب التنمية المستدامة:

- توجد إرادة قوية من الجزائر نحو تبني التنمية المستدامة تجسد في عدة مجالات منها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للآفاق 2025؛
- خطت الجزائر خطوات جريئة نحو تحقيق التنمية المستدامة بدءا من إصدارها قانون 2003 وإنتهاء بقانون تهيئة الإقليم للسياحة، كما قامت الجزائر بإستحداث المجلس الأعلى للتنمية المستدامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني وكذا كتابة الدولية للبيئة وقد أعطت نتائجا جديرة لاعتبار في الكثير من الميادين؛

- كزت الجزائر في الأونة الأخيرة على استغلال عوائدها التغطية لإقامة بنى تحتية جديدة (طرقات، شبكات المياه والكهرباء، جامعات، بنوك، ...)، إلا أنها غير كافية لتحقيق تنمية مستدامة؛
- قامت الحكومة الجزائرية بالسهر على تنفيذ أغلب مشاريع التنمية المستدامة المتعلقة بمحاربة التلوث البيئي، والمائي والجوي، وهو ما كنت له نتائج حسنة إلا أنها لم تكن كافية بالقدر الذي يجعل تتمتع بمؤشرات جيدة في حماية البيئة من الثلوث بأنواعه المختلفة مما يستدعي إعادة النظر في برامج تمويل أخرى كفيلة بتجحاوز هذه المشاكل البيئية.

إقتراحات هذه الدراسة:

- تطوير الخدمات السياحية بما يلي رغبات وتطلعات السياح لزيادة الجاذبية السياحية لكل مناطق الوطن؛
- تشيجع وتثمين السياحة الداخلية لأهميتها في تحقيق الأهداف المرسومة من قبل الدولة الجزائرية من جهة، تفاديا لتدفق العملة الصعبة نحو الخارج؛
- رسم صورة إيجابية عن الجزائر من خلال إشاعة الأمن والاستقرار لما له أثر كبير في جذب السياح للبلد المستضيف عن طريق استحداث جهاز أمن سياحي يعمل على الترويج لذلك؛
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها لتنمية القطاع السياحي من أجل ضمان تنافسية سياحية أكبر من خلال تقديم منتجات وخدمات سياحية أحسن جودة خصوصا وأن الجزائر تعل عليهما في الخروج من تبعية اقتصادها لقطاع المحروقات؛
- ترقية وتطوير الصناعات التقليدية والاهتمام بها في إطار قوانين تنظيمية كذلك الصعوبات التي تعرفها وتجعلها أكثر تنافسية وتتيح لها فرص التصدير للأسواق الخارجية.

4-الدراسة الرابعة: بن نعيمة سعيدة ، بطاش غانية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2013-2014.

تهدف هذه الدراسة للتعرف على دور مؤسسات في التنمية الاقتصادية وبالإضافة لكيفية تمويل هذه المؤسسات والوسائل المتبعة في ذلك، كما تطرقت هذه الدراسة لدور المؤسسات في التنمية الاقتصادية ويتمثل ذلك من خلال دورها كأداة للتنمية الاقتصادية أو كدورها في المشاريع الاستثمارية أو من ناحية تأهيل هذه

المؤسسات. بالإضافة لاهتمام الكثير سواء من ناحية توفير الشغل والقضاء على البطالة أو من ناحية زيادة الناتج المحلي الإجمالي والرفع من القيمة المضافة أو كأداة لتشجيع الاستثمار. كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهدت انتشار واسع في السنوات الأخيرة نظرا لظهور العولمة ومحاولة الوصول إلى التكامل الاقتصادي وتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي من ما أدى إلى الظهور الدور البارز إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

5-الدراسة الخامسة: وردة عادة – سميشة قابوسة – رباب دو، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية (2001-2016)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2017-2018.

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما للمؤسسات دورا هاما في تحريك عجلة الاقتصاد وتطوير معظم القطاعات الاقتصادية، ولقد أثبتث العديد من الدول فعالية هذه المؤسسات وذلك عن طريق النتائج المحققة التي قدمتها لها المؤسسات ومن خلال هذه الدراسة تبينت المزايا التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مساهماتها الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- ✓ **النتائج النظرية:**

- إن أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بامتيازات قادرة على تحقيق الزيادة في التنمية الاقتصادية، وذلك بقدرتها على المساهمة في تطوير وتحسين الاقتصاد في عدة قطاعات؛
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص مميزة تجعلها أكثر فاعلية في استحداث مناصب العمل تتمثل أساسا في ارتفاع كثافة عنصر العمل وإنخفاض رؤوس الأموال وكذا بساطة المستوى الفني للعمال مرونتها ومقاومتها للهظات الاقتصادية، إلا أن عملية التوظيف بها تواجه بعض الصعوبات التي تؤدي إلى تقييد فرص العمل التي يمكن أن توفرها هذه المؤسسات؛
- تتعدد وسائل والأساليب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مساهمتها على تنشيط قطاعات، الذي بدوره يساهم بدرجة كبيرة في نشاط الاقتصاد الدولة؛

- رغم الجهود المعتبرة للدولة لصالح هذا النوع من المؤسسات، إلا أن الإحتذاء بتجارب الدول الرائدة في مجال تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد ضرورة ملحة للاستفادة من عوامل ومقومات نجاحها مما يناسب ظروف اقتصادنا الوطني والتي تسمح لنا بتدعيم خطوات الاتجاه نحو الرقي بها في الجزائر نظرا للدور التنموي الكبير الذي تقوم به ولما يؤمنه من فرص عمل.

✓ **النتائج التطبيقية:**

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من أكثر أشكال المؤسسات نموا وتطورا، وهي بالتالي الأكثر، استيعابا باللعمالة، مما قد يشير إلى دور أكثر فعالية لها في إمتصاص البطالة؛
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج اداخلي الخام بدرجة كبيرة على التنمية الاقتصادية، الذي بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى الاقتصاد الدولة. فهو الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تلبية احتياجات المجتمع، تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعال في زيادة الصادرات، عن طريق التنويع في القطاعات النشاط الذي تتعامل به مع الدول الأخرى.

✓ **إقتراحات هذه الدراسة:**

- تبسيط الإجراءات الإدارية من قبل الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك بغية استفادة عدد أكبر من المؤسسات من التمويل والتقليل من المشاكل التي تواجهها عند الإنطلاق في مشاريعهم الاستثمارية.

بالإضافة إلى اعمل على ضمان وجود مرافقة فعالة في عملية إنجاز المشاريع المستفادة من الدعم المالي وخاصة في عملية إنجاز المشاريع المستفادة من الدعم المالي وخاصة في السنوات الأولى من بداية النشاط وتقديم الدعم أو المساعدة في الجانب الإداري والتسيري والمحاسبي لاكتساب الخبرة والقدرة على الاستمرار والإبتكار، بهذف التقليل من مشاكل فشل المشاريع المنجزة أو إيجاد صعوبة في عملية تسديد القروض.

- وضع برامج تكوينية للشبا المقبل على إنشاء مشاريع جديدة يتم من خلالها تقديم مجموعة من الاستثمارات الفنية وتمكينهم من تعلم تقنيات التسير وتنمية روح المقارنة لديهم وذلك بهدف إنشاء مشاريع ناجحة ومتطورة تعمل على ترقية منتجاتها وتنمية قدرتها على المنافسة المحلية والإقليمية والدولية؛
- تشجيع الحكومة على دعم إنشاء نسيج مكثف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في المناطق الخاصة بهدف الزيادة في تنمية الإقتصاد الوطني وتطويره؛

- تخصيص حصة من المشتريات الحكومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويحضر على المؤسسات الكبيرة إنتاجها وذلك من خلال وضع تشريعات وقوانين؛
- تقديم خدمات استشارية وحوافز ضريبية أثناء الإنشاء والتشغيل، وجعل الحصول على هذه الحوافز مشروطا بتوفير فرص عمل إضافية؛
- الاهتمام بالتعليم والتدريب الفني خاصة في حالة تغير التكنولوجيا المستعملة، ومد هذه الكيانات بأحداث الآلات لتحقيق الجودة المطلوبة، ومنحها بعض التسهيلات التمويلية.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إقامة جمعيات تعاونية وشبكات صناعية مما يؤدي لإرتباط هذه المؤسسات بشكل أفقي وعمودي بهدف القضاء على المشكلات الناتجة عن صغر حجمها، والتي تعرفها في المنافسة والتسويق.

6- الدراسة السادسة:سبطي فاطمة الزهراء،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص إدارة وحكامة محلية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2018-2019.

تهدف هذه الدراسة لمحاولة التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى ضوء تجارب بعض الدول الصغيرة والمتوسطة وعلى ضوء تجارب بعض الدول والهيئات يظهر جليا الغموض الذي لا يزال يشوب تعرفها، ومن الصعب إعطاء تعريف واحد لها، ثم تطرقت هذه الدراسة إلى خصائصها ومميزاتها، بالإضافة إلى فاعليتها وكفاءتها، ثم التعرف على مصادر وأساليب تمويلها. ثم إرتأت هذه الدراسة إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية والمتقدمة، ثم ذكر عوامل نجاحها والمشاكل التي تعترضها من بينها مشكل تمويل بالإضافة إلى مشاكل إدارية وقانونية، كما تطرقت إلى تحدياتها المستقبلية، ثم الانتقال إلى تقديم مختلف الجوانب النظرية للتنمية المحلية. وفي الأخير تطرقت إلى إبراز الإستراتيجية الجزائرية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية دعم التنمية في الجزائر.

7-الدراسة السابعة: خياري ميرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي 2007/2012)، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012-2013.

تهدف الدراسة لمعرفة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الأشكال المختلفة التي تأخذها هذه المؤسسات وتجارب بعض الدول وأهم المشاكل الممكنة التي تعترض طريقها.

وكذلك تطرقت هذه الدراسة بتوصيف عام للتنمية الاقتصادية، وأهم إستراتيجياتها، كما ناقشت هذه الدراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال عرض مراحل تطورها، وأهم الجهات المشرفة على إنشائها، بالإضافة إلى عرض أهم البرامج الوطنية والأجنبية التى تبنتها الحكومة الجزائرية، وفي الأخير تطرقت إلى الواقع النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية أم البواقي، ومساهمة كل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير منصاب الشغل، حيث بينت هذه الدراسة بأنه على الرغم من الاهتمام بهذه المؤسسات على مستوى الولاية، إلا أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وكذا المحلية بالولاية.

نتائج هذه الدراسة:

- إن طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها تواجه العديد من المشاكل، حيث أن صغر حجمها يساعدها على المرونة والتكييف مع الأوضاع الاقتصادية السائدة؛
- إن علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الاقتصادية، تكمن في المساهمة في التشغيل، القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام، وذلك راجع إلى الخصائص التي تتسم بها كالقدرة على التجديد والإبتكار وتنويع النشاط الاقتصادي.
- أن برامج الترقية التي قامت بتنفيذها السلطات الجزائرية جد محفزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل كفاءتها وتحسين تنافسيتها، ويظهر ذلك جليا من خلال المساعدات المقدمة من طرف الجهات الوصية.
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي مصدر لإستقطاب اليد العاملة وخلق مناصب الشغل، لكن تبقى هذه المؤسسات على مستوى الولاية تعاني من عدة مشاكل أهمها مشكلة التمويل، مما يشكل عائق أمام تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي.

8 -الدراسة الثامنة: عليان نبيلة، الدور التنموي للتنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015.

تهدف هذا الدراسة لمحاولة التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتطرق للتعريف حيث لا يمكن تحديد تعريفها بدقة، مع التعرف على خصائصها ومميزاتها بالإضافة إلى فعاليتها وكفاءتها وكذلك قدرتها على الإبتكار والتطوير، ثم تطرقت لإبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم ذكر عوامل نجاحها والمشاكل التي تعثر فيها.

بعد ذلك انتقل إلى تقديم مختلف الجزوانب النظرية للتنمية بداية بتعرف على التنمية ثم إلى مفهوم التنمية المستدامة، بعدها إبراز استراتيجياتها المتمثلة في استراتيجية الدفعة القوية استراتيجية النمو المتوازن واستراتيجية النمو غير المتوازن، ثم إلى ذكر عقبات التنمية، بالإضافة إلى إبراز استراتيجية الجزائرية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم التنمية في الجزائر.

نتائج هذه الدراسة:

أ- النتائج النظرية:

- على الرغم من الاختلاف وتباين التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالرغم من اختلاف الدول والهيئات على إعطاء تعريف موحد لهذه المؤسسات إلا أنها تتفق في مجملها على أهمية هذا القطاع والدور التنموي الكبير الذي تؤديه على جميع الأصعدة؛
- إن من أبرز مقومات ظهور وانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كون هذه المؤسسات لا تحتاج إلى رأسمال كبير، ولا لتكنولوجيا عالية الجودة، بالإضافة إلى تشجيع الدول للقطاع الخاص؛
- أصبح الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة والربط بينهما ركيزة تنموية هامة لمختلف الدول؛
- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة مجالات مختلفة أوجه النشاط الاقتصادي أهمها: المجال الصناعي والزراعي، المجال التجاري، ومجال الخدمات؛

- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتمويل مشاريعها من المصادر الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي، بالإضافة إلى المصادر الخارجية والمتمثلة في مصادر الإقتراض المختلفة: الاإقتراض من الأهل والأقارب، الإقتراض من البنوك التجارية، قروض الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعتبر التنمية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية كما أنها أداة للاستقلال الاقتصادي؛
- تعتبر التنمية المستدامة إتجاه تنموي جديد يهدف إلى تحقيق مجموعة من النقاط المتعلقة بكيفية استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجات الأجيال الحالية مع المحافظة على متطلبات الأجيال المستقبلية، كما أنها لها أبعاد مختلفة تتمثل في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالرغم من اختلاف أهدافها إلا أنها متكاملة فيما بينها؛
- عملت السلطات العمومية الجزائرية على تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استراتيجية تمثلت في مجموعة البرامج الوطنية والدولية من خلال:برنامج مبدأ التنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التعاومن مع البنك الإسلامي للتنمية، التعاون مع فرنسا وإيطاليا وغيرها من الدول إضافة إلى توفير مجموعة من الأجهزة التي تدعم هذا القطاع وتتمثل هذه الأجهزة في: , ANSEJ. , FGAR, ANGEM , CNAC .ANDI

ب- **النتائج التطبيقية:**

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل بحيث تشير الإحصائيات للسداسي الأول من 2013 إلى ارتفاع عدد السكان المستغلين في هذه المؤسسة إلى 1.915.495 وهذا على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية؛
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الوطني الخام خارج قطاع المحروقات حيث بلغت حوالي 6060.80 مليار دينار جزائري، وتعد مساهمة القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتفعة حوالي 84.8% في 2011 على عكس القطاع العام فهي تتراجع من سنة لأخرى؛
- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق قيمة مضافة سواء كانت خاصة أو عامة وذلك في معظم فروع النشاط كالتجارة، الزراعة، النقل، والمواصلات؛

- تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل غير متساوي وذلك بسبب الطابع الجغرافي للبلاد بحيث تتركز غالبيتها في 12 ولاية بنسبة تفوق 25%؛
- تمثل كل من: الجزائر، تيزي وزو، وهران، بجاية حوالي 27% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبلاد؛
- يتموقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال بنسبة 59.38%، وبنسبة أقل في الهضاب العليا تقدر بـ30.54%، أما بالنسبة للجنوب تقدر النسبة بـ8.18% وفي الجنوب الكبير 1.91%.

إقتراحات هذه الدراسة:

- الاهتمام الفعلي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدراج أيام ثقافية وتحسيسية حول المقاولة وإنشاء المؤسسات سواء على مستوى الجامعات أو على مستوى القاعات الثقافية من أجل توعية الشباب لوجود إختبارات أخرى بدل التفكير في الوظيفة؛
- تشجيع الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير رأس مال، تسهيل مهارات المقاولة لدى الشباب، الحد من الأعباء وحماية حقوق الملكية الفكرية؛
- تقديم تسهيلات إدارية للمستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار في الجزائر، بتحديد الإجراءات المالية والإدارية من خلال توصيف دقيق للمهام والصلاحيات والوقت المطلوب، وذلك بتجسيده على أرض الواقع؛
- إنشاء مراكز لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجامعات، القطاع الخاص، الجماعات المحلية والغرف التجارية، بغرض تأهيل وإرشاد أصحاب المشاريع، وتقديم المساعدة الفعلية والملموسة في الإدارة، التنظيم والتسويق والتمويل، بالإضافة إلى المساعدات الفنية في عمليات دراسة الجدوى وحتى العملية الإنتاجية؛
- ربط المقاولين أصحاب المشاريع الإبداعية بالبحث العلمي، عن طريق تقديم تحفيزات مالية للجامعات، تنشء من خلالها المشاكل التي تحتضن مشاريع جديدة وتسمح بنموها.
- فرض رسوم وضرائب كثيرة على المنتجات المستوردة يجعلها غير تنافسية من ناحية السعر مقارنة بمنتوجاتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إنشاء سوق دائم لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تساهم فيه كل من الحكومة الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية، بحيث يهدف السوق إلى تعرف المستهلك بالإنتاج المحلي ومميزاته، ويسهل وصول المستهلك إلى أكثر من بدائل منتجة؛

- تشجيع التشاور بين الهيئات الحكومية من جهة والجمعيات أو المنظمات المهنية، في إعداد كل سياسة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

9-الدراسة التاسعة: هواري يرمقران– بواو يوسف، أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ل.م.د، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.

تهدف هذه الدراسة لمحاولة التعرف على أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية من خلال تعريفها وخصائصها والاهتمام الدولي بها، بالإضافة لمحاولة التعرف لأثرها على التنمية الاقتصادية، وبالرغم من تناول هذه الدراسة من طرف آخرين ويتمثل ذلك من خلال دورها كأداة للتنمية الاقتصادية أو كدورها في المشاريع الاستثمارية أو من ناحية تأهيل هذه المؤسسات، بالإضافة للدعم الذي تقدمه للمؤسسات الكبيرة فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهدت انتشار واسع في السنوات الأخيرة نظرا لظهور العولمة ومحاولة الوصول إلى التكامل الاقتصادي وتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي مما أدى إلى ظهور الدور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

✓ **إقتراحات هذه الدراسة:**

- محاولة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإرتقاء بطرق التسيير حسب التقنيات الحديثة مما سيدفع البنوك بنوعيها العمومية والخاصة لتطوير خدماتها بما يتماشى مع مستوى المؤسسات،
- محاولة تطوير وتنويع المنتجات البنكية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إستحداث طرق تمويل عصرية؛
- خلق مناخ نظيف ومناسب لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الاستثمار فيها؛
- مضاعفة الجهود للتقليل من البيروقراطية والفساد البنكي وفتح الباب أمام صغار المستثمرين؛
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها، وتحسين الأداءات البنكية في معالجة ملفاتها؛
- بناء الربط والتكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة؛

- تخفيض الضرائب لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما والتي تعمل في قطاعات التكنولوجية المتقدمة خصوصا؛
- تخفيف العبء الجمركي لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرفع من قدرتها التنافسية وتشجيع الاستثمار؛
- تحفيز البنوك الخاصة ومساعدتها لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها.

المطلب الثاني:الدراسة الأجنبية

سوف نقدم مجموعة من الدراسات الأجنبية التي سوف نتطرق إليها.

1- الدراسة الأولى:

GANI Messad , Les PME-PMI COMME Acteurs Au DEVELOPPEMENT LOCAL :CAS LA WILAYADE TIZI-Ouzou , Mémoire en vue de l'obtention du Diplôme de Magister en Scienes Economiques , Université Mouloud Mammeri de TIZI-OUZOU , 25-05-2010.

تهدف هذه الدراسة لإلتزام البلد الثابت باقتصاد السوق الذي يحرر طاقات تنظيم المشاريع وتحرك ديمناميكية اقتصادية قوية تتسم بالتنمية الكبيرة والسريعة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في بيئة لا تزال تتغير. ولذلك تبذل الدولة المزيد من الجهود لدعم إنشاء الأعمال التجارية لأنه من الواضح أن النمو الاقتصادي سيأتي إلى حد كبير من إعادة تأهيل وتعزيز مؤشري مديري المشتريات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما تطرق استنادا إلى ديناميكيات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مؤشري مديري المشتريات والعلاقة التي تربطها بأراضي منشأها.

بالإضافة أن هذه الدراسة تتعامل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة كجهات فاعلة في التنمية المحلية في ولاية تيزي وزو كما استنتج ما يلي:

- إعادة تأهيل وتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- إيجاد فرص مستدامة بسرعة وبتكلفة منخفضة؛
- إنتشار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الخاصة والديناميكية والمتبركة والمحققة للنمو؛

- إنتعاش الاقتصادية لإقليم ولاية تيزي وزو يستند أساسا إلى السياسة المحلية إلزامية إلى تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- تنويع مجالات استثمار وظهور مشاريع تعكس قفزة كمية ونوعية للنسيج الإنتاجي الإقليمي؛
- تميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الخاصة في ولاية تيزي – وزو تركيزا عاليا في الأنشطة التي لا تكون بطبيعية الحال مفتوحة للمنافسة الأجنبية وحيث تكون أوقات الإنتاعش قصيرا جدا؛
- استخدام التكنولوجيا القديمة والعمالة غير الماهرة، إنخفاض مستوى التكامل في البيئة المحلية؛
- استخدام آليات تمويل الأسرة التقليدية لبدء النشاط ليس باختيارها؛
- تعمل ANSEJ على تعزيز وجودها على المستوى المحلي.

اقتراحات هذه الدراسة:

- تشجيع وتعزيز مؤشر مديري المشتريات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على مستوى ولاية تيزي وزو؛
- الإشراف الفني والإداري؛
- إصلاح النظام الضريبي فضلا عن إستعادة البلدية التي أهملت لفترة طويلة في مواجهة المستويات العليا الأكثر تسليحا.

2-الدراسة الثانية: بعنوان أن المؤسسة والتنمية المستدامة

HADELINDE bett L'entreprise ET le developpement durable; centre d'animation et recherche en ecologie politique; etopia; octobere 2010.

تكلمت هذه الدراسة على إشكالية تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة وقد سعت إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكرها كالآتي:

- إبراز إمكانية تحقيق المصالح وفق مفهوم المسؤولية الاجتماعية؛
- إظهار النهج العام لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة بمختلف أبعادها؛
- تبيان أهمية العمل ببطاقة الأداء المتوازن البيئي.

وقد توصلت للنتائج التالية:

- يتم استثمار رأس المال الاقتصادي الاجتماعي والبيئي من خلال العمليات الداخلية في حين يتم ضمان القيمة للمساهمين؛
- ضمان البحث والتطوير والاهتمام بصحة العمال وتحقيق مستوى عال من المعرفة من خلال التدريب بالإضافة إلى خفض ضغط الأجور يساهم للوصول إلى المسؤولية الاجتماعية؛
- إدماج العناصر البيئية والاجتماعية وأيضا الاقتصادية كنظام يعتمد على التحسين المستمر يساهم في تحسين الأداء الشامل للتنمية المستدامة؛
- يتكون رأس الاقتصادي من وسائل الإنتاج والاهتمام به يندرج ضمن البعد الاقتصادي؛
- يتكون الرأسمال الاجتماعي من المعرفة التي يتمتع بها الموظفون والعمال والشبكات الفكرية والصحة البشرية؛
- يتكون الرأسمال البيئي من الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.

3-الدراسة الثالثة: Karen DELCHET (2006)

كان عنوان دراسة هو "تطبيق توصيات ابمعيار الفرنسي SD 2100 على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية".

La prise en compte entre développement durable par les entreprises entre stratégies et normalistion – étude de la mise en œuvre des recommandations de guide AFNOR SD 2100 au sein d'un SD échantillon de PME francaises.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قابلية تطبيق المعيار الفرنسي SD 21000 من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية وقد شملت هذه الدراسة عينة مكونة من 78 مؤسسة الصغيرة والمتوسطة من كامل قطاعات النشاط وموزعة عبر كامل التراب الفرنسي. ومن خلالها حاولت الباحثة دراسة الإشكالية التالية: "هل تبني المؤسسات لأبعاد التنمية المستدامة هو خيار استراتيجي أو ضرورة تفرضها تطبيق معايير التقييس؟.

ومن خلال تحليل البيانات التي تم جمعها بإستعانة باستمارة استبيان توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- صحة الفرضيتين المطروحتين للدراسة؛
- إن مراعاة متطلبات أصحاب المصالح هو شرط ضروري ولكن غير كافي لإدماج أبعاد التنمية المستدامة؛
- إن الإعتماد على المبادرات الطوعية سياعد في مراعاة تلك المؤسسات غير قادر على مجابهة المشاكل المتعلقة بالبعد البيئي.

المطلب الثالث: محل الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.

بعد استعراضنا لأهم الدراسات السابقة المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية تخلص إلى أن الكثير من الباحثين والمنظرين أكدو على أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لقدرتها على إخراج اقتصاديات الدول من دائرة التخلف. من خلال جعلها في مصاف الدول المتقدمة وهذا نظرا لخصوصية تلك المؤسسات حيث تبين أن لها دور بارز في تطوير المجتمعات ورقيها، كما أنه يسمح بتوفير مناصب الشغل.

وإنطلاقا من الظروف التي يعيشها العالم اليوم من تطورات عالمية مست العديد من المجالات وما أفرزته تلك المعطيات التي في مقدمتها تنامي معدلات التطور التقني والتكنولوجي الذي خلق كوارث طبيعية، بشرية وأزمات مالية التي لن تتخطاها دول العالم ما لم تفكر مليا في حلول جذرية لتخفيف حدة المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية وهو ما تجسد في تحقيق مبادئ التنمية المحلية التي أسالت حبل الكثير من الباحثين وأصحاب القرار حين بحتو عن مزايا التي تحققها الدول والمؤسسسات الساعية إليها.

خلاصة الفصل

لقد قمنا في هذا الفصل بالتطرق إلى التنمية المحلية من خلال تسليط الضوء على مفهومها حيث وجدنا أن التنمية المحلية هي عبارة عن أسلوب يتم من خلاله الدمج بين الجهود الشعبية والحكومية بغية تحقيق الأهداف المرجوة مع مراعاة الأجيال المستقبلية، حيث أنها تتميز بخصائص متمثلة في التكامل والإستمرارية والشمولية وغيرها...، بالإضافة إلى تطرقنا إلى مجموعة من الدراسات سابقة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

لقد كانت هذه الدراسة في عرضها لمحاولة حل الإشكالية المطروحة: "ما هو دور المؤسسات المصغرة في تحقيق التنمية المحلية"؟

وما قدمناه في هذا البحث هو محاولة للتعرف على دور المؤسسات المصغرة في تحقيق التنمية المحلية، كما تطرقنا إلى معرفة الخصائص ومختلف أشكال هذه المؤسسات، ليتم بعدما إبراز أهمية هذه المؤسسات إضافة إرتأينا مصادر وأساليب تمول هذه المؤسسات المصغرة.

ثم حاولنا تقديم مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتنمية المحلية، بدءنا بالتطرق إلى التنمية المحلية التي وجدنا أنها هي كل ما تقوم به الجماعات المحلية من إجازات في مختلف الميادين بسماعدة المصالح الخارجية، كما وجدنا بأن التنمية المحلية تمتلك مجموعة من الخصائص منها الإستمرارية وهي من أهم خصائص عمليات التنمية، ومن أهم دواعي إستمرارية التنمية رغبة الإنسان الدائمة في بلوغ ما هو أفضل، بدراسة سابقة لأن الوضع الذي يسيطر على العالم عامة والبلد خاصة من الوباء كورونا منعنا من القيام بدراسة ميدانية (تطبيقية)، لولا ذلك لقد بذلنا مجهودات أكثر وأكثر في هذا الدراسة.

أولا: النتائج:

مكنتنا هذه الدراسة من اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج التالية:

الفرضية الأولى: تعالج الفرضية الأولى فكرة أن للمؤسسات المصغرة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أهمية كبيرة وتؤهلها للقيام بدور تنموي فعال بغية تحقيق الأهداف المرجوة منها ووجدنا أن:

رغم تعدد وتباين المفاهيم المتعلقة بالؤسسات المصغرة، وبالرغم من إختلاف الدول والهيئات حول وضعت تعريف موحد لهذه المؤسسة فإنها تتفق وفي مجملها على أهمية الدور التنموي الذي تلعبه في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة وهذا ما تترجمه الجهود المبذولة من طرف هذه الدول في سبيل دعم وترقية هذه المؤسسات نظرا لما تكتسيه من خصائص التي تؤهلها للقيام بالدور التنموي المطلوب.

تواجه المؤسسات المصغرة تحديات كبيرة أمام التحولات الاقتصادية التي يشهدهاالعالم اليوم في ظل العولمة والإنفتاح الاقتصادي مما زاد من مشاكلها وفي مقدمتها مشكل التمويل ومشكل التسيير...إلخ.

الفرضية الثانية: تدور حول فكرة أن التنمية المحلية عملية معقدة وذات أبعاد متعددة كما أنها ذات طبيعة ديناميكية، استخلصنا صحة الفرضية لكون أن:

التنمية المحلية هي عملية معقدة تتطلب دمج الجهود المحلية الحكومة والمشاركات الشعبية في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة من خلال التركيز على دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يخدم الأجيال الحالية ويحافظ على حقوق المستقبلية.

الفرضية الثالثة: تعالج هذه الفرضية تبني الجزائر استراتيجية متكاملة تعتمد فيها على حملة من الهياكل والهيئات وتطبق من خلالها مجموعة من البرامج الهادفة إلى تطوير وترقية المؤسسات المصغرة من خلال الاعتماد على استراتيجية متكاملة تعمل ضمن منظور كلي وجزئي وتعتمد فيها على جملة من الهياكل والهيئات وتطبق من خلالها مجموعة من المشاريع والبرامج التي تهدف إلى ترقية المؤسسات المصغرة ومعالجة مختلف المشاكل التي تعاني منها:

تساهم المؤسسات المصغرة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر من خلال مساهمتها الفعالة في مجال خلق مناصب العمل وهذا علاوة على مساهمتها في القيمة المضافة والناتج الداخلي بالإضافة إلى مساهمتها في التبادلات الداخلية والجانب البيئي.

ثانيا: الإقتراحات والتوصيات

بناءا على ما تقدم من نتائج يمكن صياغة الاقتراحات التالية:

- الاهتمام بقطاع المؤسسات المصغرة من خلال إدراج أيام ثقافية وتحسيسية حول المقاولة؛
- دعم المؤسسات المصغرة لروح المبادرة الفردية والأفكار الإبتكارية للعمال؛
- تقديم تسهيلات تمويلية لتلك المؤسسات من قبل كافة البنوك حتي تتمكن من الإستمرار في الإنتاج دون إنقطاع؛
- إنشاء شبكة لهيئات التكوين والاستشارة تكون مختصة في التنمية المحلية كمجموعة متداخلة ومترابطة فيما بينها.

ثالثا: آفاق البحث

تعتبر دراسة المؤسسات المصغرة وتنمية المحلية حقلا واسعا، وحدبثا خصبا للبحث فيه لهذا نقترح هذه المواضيع التي يمكن أن تكون محورا للبحوث المستقبلية.

- أساليب تطوير التشغيل في المؤسسات المصغرة؛
- دور المؤسسات المصغرة في تحقيق التكامل الصناعي.

قائمة المصادر والمراجع

*****المراجع باللغة العربية**

*** الكتب**

1. مريم أحمد مصطفى، أحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 2005.
2. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009،
3. منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، إسكندرية (مصر)، المكتب الجامعي الحديث، 2001.
4. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.
5. سمير محمد عبد العزيز، التمويل والإصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة ومطبعة الفنية، الإسكندرية، 1997

*** الكتب المترجمة**

1- كليفورد.م.بومباك، أسس إدارة الأعمال التجاري الصغيرة، مركز الكتب الأردني، عمان، 1989

*** الأطروحات الجامعية**

1. بسطي فاطمة الزهراء، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة وحكامة المحلية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة 2018-2019، ص 22 .
2. بن داود فاطمة الزهراء، أثر المرافقة المقاولاتية في إنشاء مؤسسات مصغرة ابتكاريه، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، طور ثاني، تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2014-2015
3. بن عزة هشام، دور القرض الإيجاري leasing في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، سنة 2011-2012
4. بلقليل نور الدين، أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، سنة 2018-2019
5. غفاري فاطمة الزهرة، زحوط زكرياء، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص إدارة ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، سنة 2017-2018
6. مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية المؤسسة التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008-2011 .
7. نور الدين زين، إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.

8. معروف هشام، المفاضلة بين مصادر التمويل في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، سنة 2012-2013.
9. إيناس ناصلي، التمويل الذاتي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، سنة 2018-2019.
10. مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة استراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008-2011.
11. بلغاشم نورية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري (دراسة حالة: دهرة فيب حجاج)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة عبد الحميد ابن باديس، 2014-2015.
12. بهاز لويزة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر (دراسة حالة قطاع السياحي في الفترة 2005-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017-2018.
13. بن نعيمة سعيدة ، بطاش غانية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2013-2014.
14. وردة عادة – سميشة قابوسة – رباب دو، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية (2001-2016)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2017-2018.
15. سبطي فاطمة الزهراء،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص إدارة وحكامة محلية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2018-2019.
16. خياري ميرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي 2007/2012)، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012-2013.
17. عليان نبيلة، الدور التنموي للتنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015.
18. هواري يرمقران- بواو يوسف، أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ل.م.د، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.

*** الندوات والملتقيات**

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، الدورة 29، جوان 2002

2-سهام شيهاني، تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية، ملتقى دولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، ما بين 15-16 نوفمبر 2011

*****المراجع باللغات الأجنبية**

1. HADELINDE bett L'entreprise ET le developpement durable; centre d'animation et recherche en ecologie politique; etopia; octobere 2010.
2. GANI Messad, Les PME-PMI COMME Acteurs Au DEVELOPPEMENT LOCAL : CAS LA WILAYADE TIZI-Ouzou, Mémoire en vue de l'obtention du Diplôme de Magister en Scienes Economiques, Université Mouloud Mammeri de TIZI-OUZOU, 25-05-2010.
3. Karen DELCHET La prise en compte entre développement durable par les entreprises entre stratégies et normalistion – étude de la mise en œuvre des recommandations de guide AFNOR SD 2100 au sein d'un SD échantillon de PME francaises.

الملخص

يجتاز العالم في الوقت الحاضر مرحلة تتسم بالتنافس الحاد بين البلدان في مجال دعم وترقية فضاء المؤسسات المصغرة وتسخيرها لخدمة متطلبات التنمية في جميع مجالاتها، لذلك أصبحت هذه المؤسسات تمثل خيارا استراتيجيا والبديل الأكثر عمليا أمام الدول المتقدمة والنامية، وذلك لما تمتلكه من خصائص التي تؤهلها للوصول لمعدلات النمو المرجوة، بحيث أضحى من غير المتوقع إحداث نمو متوازن وتنمية محلية في هذه الدول دون دعم وتنمية المؤسسات المصغرة.

ومن هذا المنطلق وفي ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة تسعى الجزائر وعلى غرار بقية الدول إلى النهوض بهذا النوع من المؤسسات من خلال تبني استراتيجية متكاملة تهدف من خلالها إلى توجيه مميزات هذه المؤسسة بغية خدمة التنمية المحلية ضمن مختلف المناطق المكون لها.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات المصغرة ، التنمية المحلية، إستراتيجية، المستدامة.